

2018
تقرير

النزاع
ما بين المشاشية والرياينة

MOOMKENORG
FOR AWARENESS & MEDIA

UNDP

تقرير حول النزاع ما بين المشاشية والرياينة

الأسباب والتداعيات ومستقبل المصالحة

يونيو 2018

إعداد:

فريق برنامج بناء السلام بمنظمة ممكن للتوعية والإعلام

MOOMKENORG
FOR AWARENESS & MEDIA

UNDP

تقرير حول النزاع ما بين المشاشية والرياينة

الأسباب والتداعيات ومستقبل المصالحة

طبع هذا التقرير بواسطة منظمة ممكن للتوعية والإعلام

ضـمن مشروع تحليـل وفـضّ النـزاعات وبناء السّـلام

صدر العدد الأول في يونيو 2018

رقم اشهار المنظمة: 1834-2-2013

العنوان: شارع البرج - حي الأندلس - طرابلس ، ليبيا.

رقم الهاتف: 913023091 218+

البـــريد الالكتروني: info@moomken.org

الموقع الإلكتروني: www.moomken.org

ملاحظة: يرجى الإشارة إلى أن وجهات نظر طرفي النزاع لا تعبر عن وجهة نظر منظمة ممكن للتوعية والإعلام أو شركاؤها المساهمين في انجازه.

جميع الحقوق محفوظة لدى منظمة ممكن للتوعية والإعلام @ 2018

حول فريق العمل

- **محمد صالح تنتوش (الكاتب والمشرف العام على التقرير)**

منسق عام برنامج بناء السلام بمنظمة ممكن و باحث في الشأن الليبي ،يعمل في برامج بناء السلام كميسر جلسات تحليل النزاع مع أصحاب المصلحة وكمصمم ومحلل لنتائج إستبيانات المشاركة المجتمعية في تحليل النزاع و كتابة والإشراف على التقارير النهائية لتحليل حالات النزاعات المحلية.

- **مالك علي الكبير (مساعد باحث في إعداد التقرير)**

منسق ببرنامج بناء السلام بمنظمة ممكن مع خلفية و خبرة بمجال الصحافة والإعلام، عمله في برنامج بناء السلام يشمل تيسير جلسات تحليل النزاع مع أصحاب المصلحة وكتابة التقارير النهائية لتحليل حالات النزاع.

- **محمود عبدالحميد الزليطني (مساعد باحث في إعداد التقرير)**

منسق ببرنامج بناء السلام بمنظمة ممكن وباحث ومهتم بالشأن الليبي، يعمل ببرامج السلام كميسر جلسات تحليل النزاع و كاتب لتقارير تحليل حالات النزاع المحلية.

- **أحمد حسام باشا إمام (مساعد باحث في إعداد التقرير)**

متدرب ببرنامج بناء السلام بمنظمة ممكن، حيث يقوم بالعمل على اعداد البحوث الأولية وتجميع مصادر المعلومات حول مناطق النزاعات.

- **أحمد العريفي البيباص**

المدير التنفيذي والمؤسس لمنظمة ممكن والمشرف والمدير العام لبرامج بناء السلام بالمنظمة.

المحتويات

تعريفات	07
تمهيد	08
معلومات حول المنطقتين	09
أولاً: حول مدينة الرياينة	09
ثانياً: حول منطقة المشاشية	11
أسباب النزاع	12
نتائج وأثار النزاع	12
وجهات النظر الرسمية الخاصة بالطرفين حول النزاع وسبل حلّه	13
مقد مة	13
1. وجهة نظر الرياينة	13
1.1 الوثائق والملامح التاريخية للمنطقة	14
2.1 لجان فض النزاع والأحكام القانونية الصادرة حول القضية	14
3.1 الموقف عقب أحداث ثورة فبراير	15
4.1 نظام التوريت الشرعي	15
2. وجهة نظر المشاشية	16
1.2 الوضع القائم بالمدينة بعد اتفاق العودة	16
2.2 فيما يتعلق بإشكالية الأرض مع الجيران	16
استبيان تحليل النزاع ما بين الطرفين (إشراك المجتمعات المحلية في تحليل النزاع)	17
أولاً: خصائص المشاركين	17
ثانياً: العلاقة بين الطرفين ومدى فهمهم لطبيعة النزاع	20
ثالثاً: بوادر حسن النية والسعي للسلام	26
ملخص عام لتحليل النزاع	28

1. أسباب النزاع الرئسية	28
2. الأطراف ذات العلاقة	28
3. آليات تنفيذية ومقترحات بشأن خطوات حلّ القضية وبناء السلام	29
1.3 التحول من الملكية القبلية إلى الملكية للقضاء	29
2.3 إصلاح التشريعات والقوانين وضمان الاحتكام للقضاء	29
3.3 دور القيادات الإجتماعية في الحفاظ على السلام	30
4.3 لجان المصالحة الحكومية وغير الحكومية	30

تعريفات

- **أطراف النزاع**: الطرف الأول (مدينة الرياينة) – الطرف الثاني (مدينة العوينية - المشاشية).
- **القضية - النزاع:** نزاع حول ملكية بعض الأراضي التي تحدُّ بين المنطقتين من جهة الجنوب الشرقي أسفل طريق غريان – جادو الشرياني.
- **تاريخ نشوب النزاع:** بدأ النزاع بعد تقدم الطرف الأول بالشكوى ضد توسع مدينة العوينية - المشاشية في الأراضي الزراعية التي ترجع ملكيتها للطرف الأول في الفترة من سنة 1976 م وحتى الآن.
- **السلام السلبي:** ويعني الحالة التي لا تكون فيها المشاكل ظاهرة في الوقت الحالي بين طرفي النزاع ولكن قد يشتعل النزاع في أي وقت نتيجة عدم معالجة القضايا المتعلقة به.
- **السلام الايجابي:** وهو يدل على حالة الاستقرار التي تكون عندها جميع المشاكل والقضايا المتعلقة بالنزاع قد حلّت بين الطرفين.
- **المنظمة:** منظمة ممكن للتوعية والإعلام.
- **الفريق:** فريق بناء السلام في منظمة ممكن للتوعية والإعلام.
- **الدولة:** دولة ليبيا.

تمهيد:

تعمل منظمة ممكن للتوعية والإعلام منذ سنة 2015 على برامج بناء السلام من خلال عدة مشاريع قامت بتنفيذها والتي كان من بينها مشروع تحليل النزاعات ما بين مناطق (زوارة - رقدالين)، (مصراتة - بني وليد)، (ورشفانة - الزاوية، وغريان، وجنزور) بالإضافة إلى مشروع بناء السيناريوهات التحولية ما بين مناطق (زوارة - رقدالين)، وتسعى منظمة ممكن للإستمرار في مشاريع تحليل النزاع وتحديد فرص بناء السلام ما بين عدة مناطق أخرى من بينها منطقتي (الرياينة - المشاشية)، حيث سبق وأن قامت المنظمة بتدريب قيادات شبابية من المنطقتين على الطرق العلمية لتحليل النزاعات بالإضافة إلى تنفيذ استبيان عبر الاتصال بالهاتف للعينات من المنطقتين وذلك لمعرفة وجهة النظر العامة لأهل المنطقتين في أسباب النزاع وفرص بناء السلام، كما قامت المنظمة مؤخراً بزيارة للمنطقتين حيث اجتمعت مع القيادات المحلية لمدينة الرياينة بتاريخ 7 مارس 2018 وبالقيادات المحلية بالمشاشية (زاوية الباقول- العوينية) بتاريخ 3 إبريل 2018، واستمعت المنظمة خلال اللقائين لوجهة نظر الطرفين حول أسباب النزاع وطرق الحل وفرص بناء السلام.

هذا التقرير عبارة عن تقرير شامل لحالة النزاع ما بين الطرفين حيث يشمل معلومات عامة للطرفين بالإضافة الى وجهة نظر القيادات المحلية بالمنطقتين حول أسباب النزاع ووسائل الوصول إلى سلام، كما أنه يحتوي على نتائج استبيان عبر الهاتف قامت به المنظمة حيث استهدف المواطنين المنحدرين من مناطق الرياينة والمشاشية، وفي ختام التقرير توجد بعض التوصيات حول آليات بناء السلام ما بين المنطقتين.

معلومات حول المنطقتين

مدينة الرياينة

مدينة ليبية تقع عند سفح جبل نفوسة من الناحية الشرقية، يحدها سهل جفارة من الشمال وغابة الكشاف ومدينة الزنتان من الجنوب الغربي ومدينة العوينية وزاوية الباقول شرقاً، والحمادة الحمراء جنوباً.
تبعد مدينة الرياينة عن العاصمة الليبية طرابلس مسافة 142 كيلو متر.
وتنقسم مدينة الرياينة الى خمسة مناطق وهي:

- الشرقية.
- الوسط.
- الغربية.
- ابولجام.
- العين.

تشتهر الرياينة بكونها إحدى المستعمرات الرومانية القديمة وذلك نظرا للأثار والشواهد المعمارية التي تم اكتشافها، وهذا يفسر نشأة مجتمع زراعي في هذه المدينة.

معلومات جغرافية

تقع مدينة الرياينة عند "20 '20 °12 شرقاً، وعند "30 '59 °31 شمالا ، وترتفع مسافة 2274 قدما على مستوى سطح البحر.

الحدود الإدارية[1]



1. الخريطة مأخوذة بواسطة موقع خرائط جوجل www.google.com/maps وقد تكون غير دقيقة.

التعداد السكاني

يقدر بحوالي 40,000 نسمة.

التركيبة الاجتماعية

تنقسم مدينة الرياينة إلى مجموعة قبائل تتوزع جغرافيا حسب المناطق المذكورة سلفا، ومن هذه القبائل:

- أولاد ريان.
- أولاد عبد العزيز.
- العقيبة.
- الافاضل.
- أولاد عنان.

نوع الاقتصاد

تمتلك مدينة الرياينة رصيدا جيدا من الصناعات الزراعية إلا أنها لا تكفى لسد الحاجات، لذلك فإن المدينة تنتهج سياسية الاقتصاد الريعي كسائر المدن الليبية.

منطقة المشاشية:

تتوزع قبائل المشاشية على خمس مناطق رئيسية في الجبل الغربي وهي: (العوينية، والشقيقة، وزاوية الباقول، ومدينة مزدة، عومر)، ويعود أصل التسمية نسبة إلى كنية جدهم الأول «عبد السلام برقي المشاي» الذي وفد إلى المنطقة في القرن الخامس عشر من الميلاد.

اعتادت قبائل المشاشية على الترحال في نطاق ما بين منطقة جبل نفوسة وصحراء الحمادة، إلا أنهم قد أقاموا في بادئ الأمر في منطقة (زاوية أبى ماضي، وفسانو)، وبعدها في المناطق المذكورة سلفاً.

التعداد السكاني

نظراً لانتشار القبيلة في مدن عدة فلا توجد احصائيات رسمية تخصّ المنتسبين للقبيلة على وجه الحصر ولكن يقدر عدد افرادها المتواجدين في منطقة العوينية وما جاورها بحوالي 20,000 نسمة .[2]

التركيبة الاجتماعية

تتألف قبيلة المشاشية من أربعة فروع رئيسية [3] وهي:

- أولاد عطاء الله.
- البنادقية.
- الهيسات.
- السويقات.

نوع الاقتصاد

تتميز منطقة العوينية بخصوبة تربتها و وفرة منتوجها الزراعي فقد كانت فيما سبق- قبل اندلاع الثورة- تنتج محاصيل وافرة من اللوزيات و بعض من الفواكه المحلية التي كان المزارعون المحليون يعتمدون عليها كمصدر للدخل ، ورغم وفرة محاصيلها الزراعية و نشاط مجتمعها الزراعي فإن اقتصاد المدينة لم يتعدى كونه اقتصاد ريعي الامر الذي ينصرف على كافة التراب الليبي.

2. احدى منتسبي القبيلة.
3. سكان ليبيا - ص 483.

أسباب النزاع :

يعد النزاع القائم بين المدينتين خاملاً إلا أن أسبابه لاتزال قائمة وتنذر بتجدده وانبعاثه بين الفينة والأخرى وتعود أسبابه إلى اختلافات على الحدود بين المنطقتين، الأمر الذي يراه أهالي المشاشية حسب وجهة نظرهم أنه قد حسم منذ وقت بعيد عندما صدر حكم قضائي بملكية قبيلة المشاشية للأراضي-حسب ما جاء في جلسات التركيز- الامر الذي نفاه أهالي الرياينة جملة وتفصيلا مضيفين بأنه لم يصدر أي حكم قضائي فيما يخص هذه القضية.

يشار أيضاً إلى أنه قد تم اعتقال 40 فرد من أهالي المشاشية في عهد النظام السابق نتيجة لإعتراضهم على الأحكام القضائية التي صدرت بخصوص قضية الأراضي المتنازع عليها.

وبحسب ما أدلى به أهالي المدينتين فإن الأسباب التي دفعت لهذا النزاع هي تداخل الأراضي وعدم وجود حدود واضحة وفاصلة بينهما، غير أنهم لا يجدون مبرراً لتفاقم الأزمة و اللجوء إلى المزيد من التصعيد، وقد عبر كلا الطرفين عن عدم نيتهم في خوض غمار حرب قبلية قد تنشأ نتيجة احتدام المواقف.

نتائج –أثار- النزاع

لم تشكل قضية الأراضي أي ضرر يذكر في علاقة المنطقتين، غير أن حالة «السلام السلبي» التي تخيم على المشهد قد تتحول في مرحلة ما إلى صراع حاد، ويعد انفتاح الطرفين على الصلح والاحتكام إلى حلول منصفة بادرة إيجابية قد تسهم في رأب المشاكل الخفية التي تتخلل علاقة المدينتين، ولكن يمكن توقع بعض الأثار التي قد تنجم عن عدم السير في مسار السلّم والصلح بين الطرفين إلى:

- ظهور مشاكل متعلقة بقانون استصلاح الأراضي الذي يسمح باستصلاح أراض لا تعود ملكيتها للمستفيد من الزراعة بغية استغلالها فقط أثناء موسم الزراعة؛ إلا أن القانون لا يسمح للمِّلاك الأصليين بإزالة أو قطع الأشجار التي تم زراعتها .
- تشكل تحالفات جديدة في المنطقة قد تضيق الخناق على بعض المناطق وقد تؤدي إلى نشوب مشاكل غير متوقعة تؤثر على النسيج الاجتماعي للمنطقة بأسرها.
- الضرر الذي يلامس 4 قبائل فقط من مدينة الرياينة بات يشكل تأثيراً على كل المدينة بسبب قوة الترابط في المدينة مما يجعل من أثار النزاع في حال تفاقمه مؤثر على كل المدينة.

وجهات النظر الرسمية الخاصة بالطرفين حول النزاع وسبل حلّه:

مقدمة

يقوم فريق بناء السلام في المنظمة بعقد جلسات نقاش واستماع لكل طرف على حدى ويقوم خلالها الفريق بشرح طريقة تسير الجلسة وطرح الأسئلة وكيفية إدارة وقت الجلسة والاستماع لكافة المشاركين، وطريقة تدوين كافة الأجوبة والملاحظات والمعلومات التي من شأنها تحليل النزاع بشكل حيادي وموضوعي.

حيث عقدتْ مجموعة التركيز لقيادات مدينة الرياينة الخاصة بمشكلة الأراضي المتنازع عليها مع مدينة العوينية (المشاشية) في السابع من مارس 2018 بمدينة الرياينة وبحضور ممثلين عن المجلس البلدي الرياينة وشيوخ المحلات بالمدينة ولجنة الأراضي المتنازع عليها ومنسق منظمات المجتمع المدني في المدينة ونشطاء شباب، كما عقدت مجموعة التركيز للقيادات المحلية بالمشاشية (زاوية الباقول- العوينية) بتاريخ 3 إبريل 2018، وتبع تلك الجلسة لقاءات واتصالات للتوصّل إلى وجهة النظر الرسمية للطرفين واستمعت المنظمة خلال اللقائين لوجهة نظر الطرفين حول أسباب النزاع وطرق الحل وفرص بناء السلام.

ونأتي في متن هذا التقرير بوجهات النظر الرسمية للطرفين وأهم التفاصيل والمعلومات والمصادر التي من شأنها المساهمة في فهم أعمق لهذا النزاع وسبل حلّه.

وجهة نظر الرياينة

يُجمعُ الطرف الأول على أن تاريخ تأسيس مدينة العوينية يعود إلى عام 1976 عندما قام السيد «عبد السلام جلود» وهو أحد قيادات الدولة حينئذٍ بزيارة للمنطقة لتسجيل مطالب البلديات ونقلها للسلطات، واقتراح خلال احدى زيارته انشاء مخطط لمدينة جديدة يقع في شرق مدينة الرياينة ويقع بين مدينة الرياينة وأراضي الخلايفة من جهة الجنوب الشرقي للمدينة، وبناءً على معلومات رئيس مصلحة السجل العقاري بجادو الأن فقد تم انشاء ذلك المخطط بعد أن انتزعت الدولة ملكية الأراضي التي تقوم عليها العوينية اليوم لصالحها وتصميم مخطط ومقسم سكني من قبل شعبية يفرن – التي كانت تجمع بلديات عدة من ضمنها الرياينة- وتم الإعلان على البدء في بيع المقسمات لكافة المواطنين الراغبين في شراء المساكن والاراضي.

إلا أن رواية الطرف الأول كانت تفيد بأن أغلب مشتري المساكن والأراضي ضمن مقسم المخطط الجديد كانوا من قبيلة المشاشية وأن أبناء المدن المحيطة لم يقوموا بالشراء هناك كون أن المنطقة بعيدة نسبياً عن مدنهم الأصلية وهم ليسوا بحاجة للابتعاد عن مراكز مدنهم.

كما أفاد الطرف الأول بأن هذا المقسم الجديد لم يكن واقعاً على أراضي تعود ملكيتها لمدينة الرياينة وبالتي لم يتسبب في أي مشكلة للمدينة في ذلك الوقت، على غرار مشكلة انتزاع الأرض من الخلايفة لصالح الدولة التي تعدُ المشكلة الرئيسية بين الخلايفة والمشاشية، ولكن أصل النزاع هنا بدأ بعد توسع سكان العوينية على الأراضي الزراعية التي تعود لبعض قبائل الرياينة وبالتحديد الأراضي التي تحدُّ بين المنطقتين من جهة الجنوب الشرقي وأسفل طريق غريان – جادو.

4. أنظر التعريفات في هذا التقرير (صفحة رقم 6).
5. القبيلة التي تتشكل منها غالبية السكان في مدينة يفرن وما جاورها من قرى.
6. بنى جلّود اقراحه على احدى نظريات الكتاب الأخضر التي تنص على أن: «الأرض ليست ملكاً لأحد.

الوثائق والملامح التاريخية للمنطقة

تشير المعلومات التي قدمها الطرف الأول من وجهة نظرهم أن مدينة العوينية حديثة التأسيس ولا توجد أي أثار تدل على قدم تواجد المشاشية على هذه الأراضي على غرار المناطق المجاورة.

وقال ممثلوا الطرف الأول: بأنه لا توجد أي حجج أو أوراق قانونية ترسّم أو تحدد موضعاً للمشاشية في هذه الأراضي ولم يكن لمنطقة المشاشية أي وجود أيام الاستعمار الايطالي أو الانتداب البريطاني أو زمن المملكة الليبية، على غرار بقية المدن المجاورة التي كانت كافة السلطات تعترف بها وشكلت لها مديريات وبلديات.

وأشار الطرف الأول أن البيع والتداول في الأراضي في مناطق المشاشية يتم بدون حجج قانونية ويتم بطرق عرفية كوضع اليد على الأرض المنتزعة أو الشراء من الأقارب لتثبيت ملكية البائع على أنه مالك حقيقي لما باعه، وهذا أدى حسب تعبير الحضور إلى اغتصاب مساحات أرضٍ شاسعة لم يتم شراؤها من الملاك الأصليين؛ حيث تعد الأراضي التي باعها أفراد من الرياينة لغير أبناء مدينتهم قليلة جداً ولا تتجاوز عدد تلك الأراضي التي تم التوسع فيها بغير وجه حق حسب وصفهم.

لجان فض النزاع والأحكام القانونية الصادرة حول القضية

بناء على المعلومات التي قدمها المشتركين بالجلسة الخاصة بالطرف الأول فإنه:

- سنة 2002 استحداثت المشاشية مؤتمر –بلدية حالياً- وطالبت الرياينة بالاعتراف بالحد الجغرافي الفاصل بينهما.
- في سنة 2011-2012 تم تشكيل لجنة من قبل المجلس الانتقالي لفض النزاع على الأراضي برئاسة السيد محمد المغربي وبعضوية 32 شخص تقريباً قدموا من المنطقة الشرقية لليبيا، حيث وصلت اللجنة إلى مرحلة متقدمة للتمهيد لتوقيع اتفاق مع الطرف الثاني ولكن الطرف الثاني رفض هذه اللجنة.
- بين عامي 2012-2013 تم تشكيل لجنة من قبل المؤتمر الوطني العام برئاسة السيد حسين الحبوني ولفيف من المنطقة الشرقية ولم تتوصل هذه اللجنة إلى أي نتيجة تذكر.
- اجتماع أعيان مدينة الرياينة بمجموعة من القضاة في مجلس طرابلس المحلي وذلك لبحث سبل أن يفصل القضاء في هذه القضية ولكن التحفظات والتأخير الذي قد يتم في هذا المسار فإنه لم يتم استكماله وخصوصاً أن العديد من القضايا تأخذ الكثير من الوقت ليتم الفصل في حكمها.
- عام 1967 صدر قرار لجنة قانونية تتبع وزارة العدل وبرئاسة السيد إبراهيم مخلوف بملكية الأراضي المتنازع عليها لصالح الرياينة وبأحقية القبائل المتضررة بممتلكاتها، وقد أصدرت المحكمة العليا ذات الحكم بخصوص منطقتي (المرموثة والطويلة).
- تشكيل لجنة فرعية متفرعة من لجنة القبائل الليبية [7] يقودها السيد عبد الله امطاط وتواصلت حتى مع قبائل أولاد أبو سيف ولكن دون جدوى.
- كما عملت لجنة «إنما المؤمنون إخوة» المشكّلة حديثاً على التدخل ولكنها لم تفلح في حل النزاع.
- لجنة مجلس إعيان الجبل الغربي – شكلت لجنة خاصة للعوينية وما حولها (عبد الرحمن الرجباني – يوسف زبيلة – بشير العقربان).

7. لجنة خاصة بتوقيع اتفاق السلام والمصالحة بين الزنتان والمشاشية سنة 2017.

الموقف عقب أحداث ثورة فبراير

لم تقم أي من التشكيلات المسلحة التابعة للرياينة بعد الثورة بأعمال تخريب أو منع عودة سكان مدينة العوينية لمنازلهم وممتالكاتهم التي غابوا عنها لفترة تزيد عن ستة سنوات بالرغم من الاختلاف في وجهات النظر في الموقف من الثورة والذي ربما كان سبباً في تهجير سكان المدينة من قبل أطراف محسوبة على الثورة من مدينة الزنتان، وصرّح المشاركون بأن النزاع على الأراضي لم يتحول إلى صراع مسلح بالرغم من الفرصة لاستعادة تلك الأراضي في الفترة التي غاب عنها أهل المشاشية ولكن هذا ما لم يحدث وتعمل كافة المكونات في الرياينة على أن لا يحدث كما يعكس هذا طبيعة الادارة الجيدة في المدينة وكيف تسير الأمور فيها بإدارة مُحكمة. كما أن مدينة الرياينة لم تكن طرفاً في عودة أهالي العوينية منتصف عام 2017 لأن المشكلة ليست متعلقة بالمدينة وليست في أحقية العودة لمدينة العوينية بحد ذاتها بل في التوسع الذي قامت به المشاشية.

نظام التوريث الشرعي

ليست هنالك أي مشاكل سجلت حول مسائل شرعية بخصوص التوريث لأفراد لهم حق الورث من جهة الأم –الريانية-[8] أو تم ذكرهم في وصية أحد الملاك الأصليين، كما لا توجد مشاكل متعلقة بعدول بعض الذين باعوا أراضيهم لأناس من المشاشية.

8. تعتبر الزّوجية سبباً من الأسباب الرّئيسية الموجبة للميراث في الدين الإسلامي «دين أهل البلد».

وجهة نظر المشاشية

طرح عام حول وضع المنطقة بعد سنة 2011 وحول الأوضاع الإنسانية:

أكد الطرف الثاني -أعيان المشاشية-[9] أن قضيتهم الحالية لا تتمثل في قضية الأرض في هذه المرحلة فهم قد عانو الأمرَين بسبب التهجير، ، وما زاد من آلامهم أن هناك اتفاقاً مسبقاً بين قبيلة المشاشية وكل الثوار بمنطقة الجبل لوجود المنطقة بالمنتصف بين طرفي النزاع، الثوار من جهة وقوات كتائب القذافي من جهة أخرى، قضى هذا الإتفاق بخروج العائلات و الأهالي من المنطقة ومن ثم العودة فور انتهاء الإشتباكات لنفاجأ فيما بعد بمنع الأهالي من العودة من قبل الثوار بل تعدى الأمر إلى ما أبعد من ذلك من تخريب ممنهج ونهب كل شيء بمدينة العوينية التي أصبحت اليوم تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة.

الوضع القائم بالمدينة بعد اتفاق العودة[10]

في الوقت الحالي تعاني المنطقة الكثير وتفتقر إلى أبسط مقومات الحياة وهي في انتظار توفير هذه المتطلبات التي سبب عدم توفرها في تأجيل عودة أكثر من 90% من السكان خاصة وأن المنازل قد حرقت بالكامل ولم ينجو إلا القليل والتوصيلات الكهربائية وتوصيلات الصرف الصحي ضعيفة جداً وتفتقر المنطقة إلى الإحتياجات الصحية أيضاً كما أن هناك شكوك حول عدم أهليّة المنطقة للسكن نتيجة -إمكانية- انتشار الأمراض بسبب مخلفات الحرب بما فيه الصواريخ التي أطلقتها طائرات حلف الشمال الأطلسي -الناتو- على كتائب القذافي التي كانت متمركزة في المنطقة أثناء أحداث الثورة.

يقطن بالمنطقة في السابق حوالي اثنا عشر ألف مواطناً غادروها مجبرين جميعاً ولم يرجع منهم اليوم سوى ألف مواطن حسب أحسن تقدير، كما أبدى وجهاء وأعيان المنطقة نية المواطنين جميعاً بالرجوع لمنازلهم خصوصاً.

فيما يتعلق بإشكالية الأرض مع الجيران

وفيما يتعلق بهذا الشأن فقد أوضحت قيادات منطقتي العوينية وزاوية الباقول بأنه فيما يتعلق بقضية الأرض مع الجيران فإن القبيلة لديها لجنة خاصة بالشراكة مع قبيلة أولاد بوسيف وبشكل مختصر فإن هذا الموضوع يمكن حله بالطريقة السلمية حيث أن الموقف العام لقيادات وأهالي المشاشية بأنه: «ما كان من أرضنا ونملك فيه وثائق ومستندات فلن نتنازل عنه قيد أنملة إلا بموافقتنا ورضانا, أما ما ثبت أنه ليس من أرضنا بعد التحاكم للخبراء والقضاء فلن نرضى أن يكون جزءا من أرضنا وسنتنازل عنه في اليوم التالي».

وأضافت قيادات المشاشية بأنه في الوقت يجب أن يتم التعامل مع قضية الأرض بطريقة حكيمة ودون تبادل التهم ما بين الأطراف المختلفة بشكل يسيء للقضية ويصل إلى مرحلة الإهانة مثل الحديث عن أن المشاشية لم يكونوا موجودين في هذه الأراضي قبل سبعينيات القرن الماضي، وهو ما نعتبره تشويها للتاريخ ففي حين نؤكد صحة أن الشعبية والمباني السكنية بالفعل لم يتم إنشائها إلا خلال سبعينيات القرن الماضي، لكن هذه الأراضي كانت أراضي للمشاشية بالأساس ولهذا فإنه من الطبيعي أن يكون غالبية سكان المباني والشعبيات التي أنشئت في ذلك الوقت من أبناء قبيلة المشاشية.

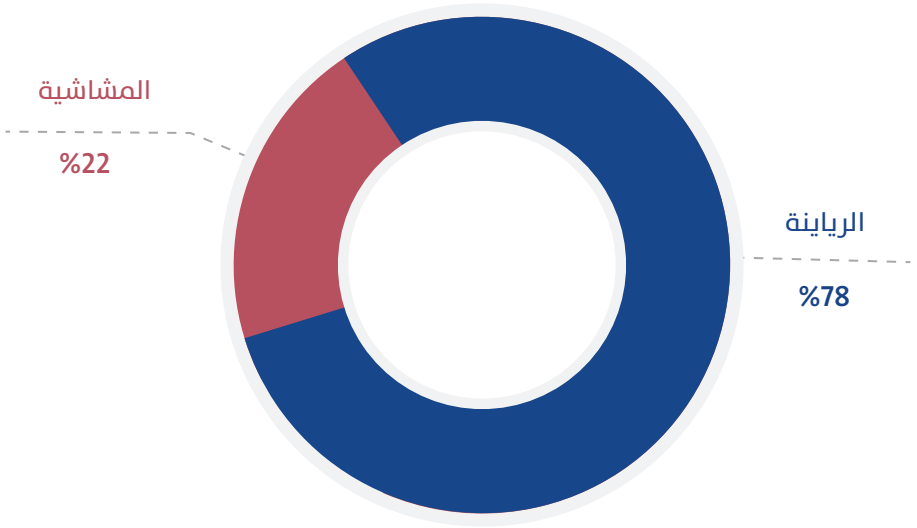
وختاما فإن القيادات أكدت على ما أوردته في بداية كلامها من أنّهم وعند الوقت المناسب متسعدون للتنازل عن أي أرض لا تثبت ملكيتها لهم بأوراق الثبوتية.

9. أنظر التعريفات في هذا التقرير (صفحة رقم 6).

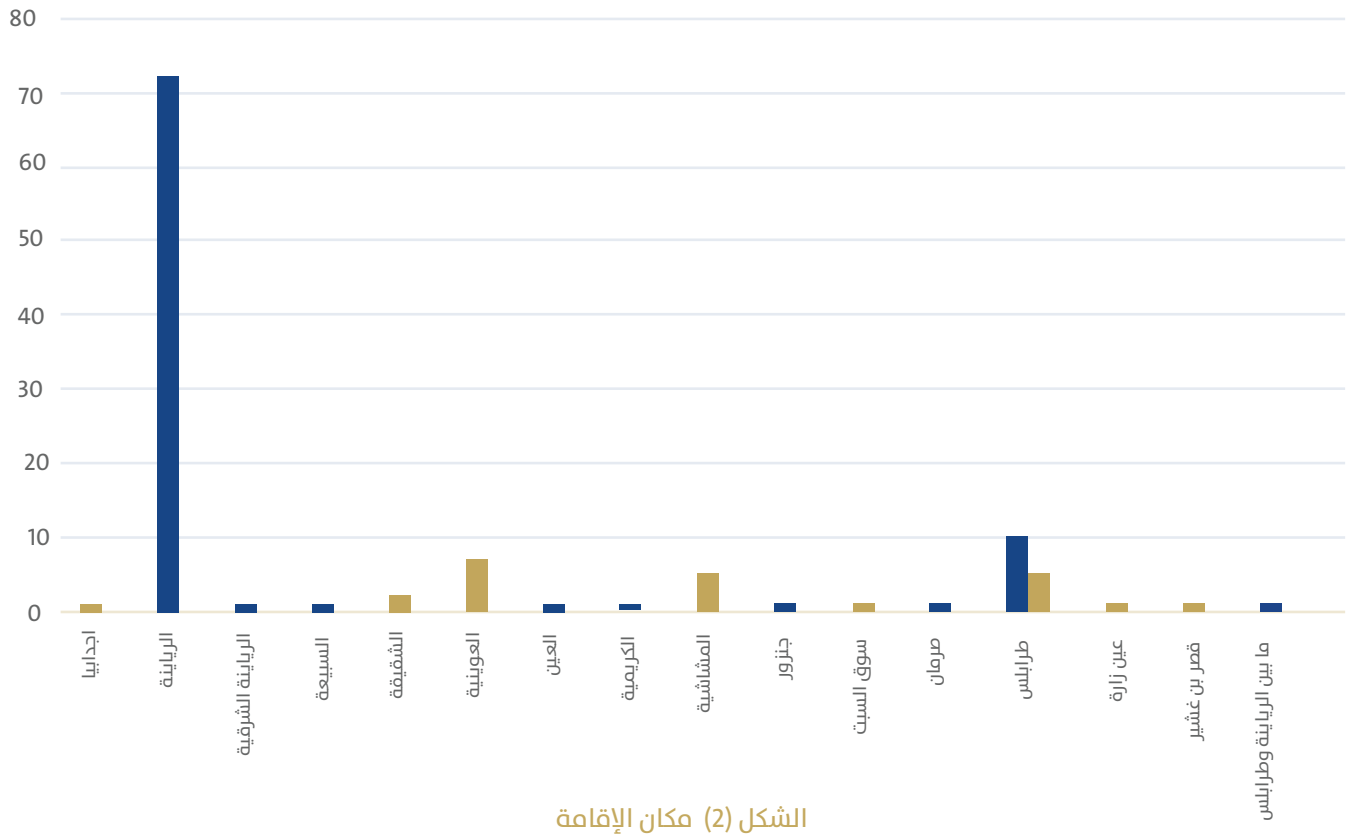
10. اتفاق المصالحة الشامل والنهائي بين الزنتان والمشاشية والقنطرار في مدينة الأصابعة، أنظر HTTP://AFRIGATENEWS.NET/NODE/158588

إستبيان تحليل النزاع ما بين الطرفين (إشراك المجتمعات المحلية في تحليل النزاع)

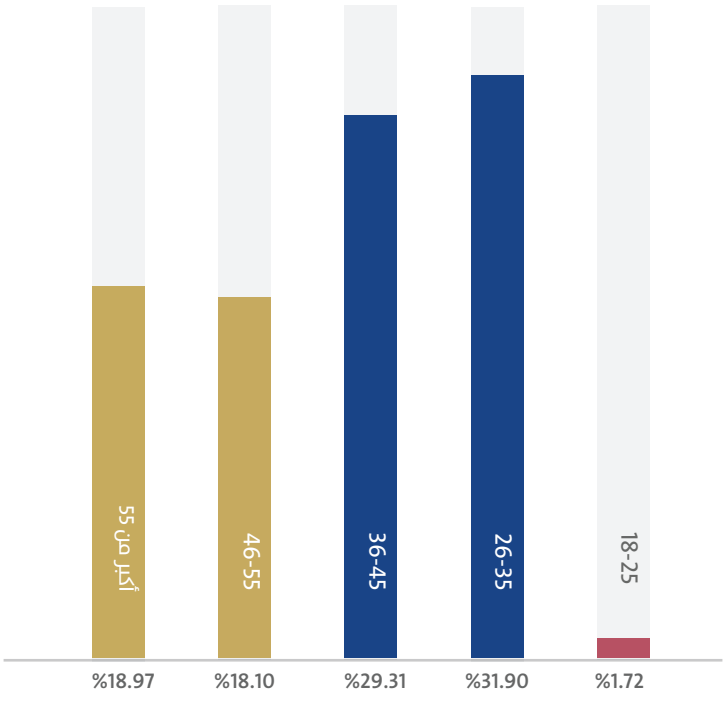
أولا: خصائص المشاركين



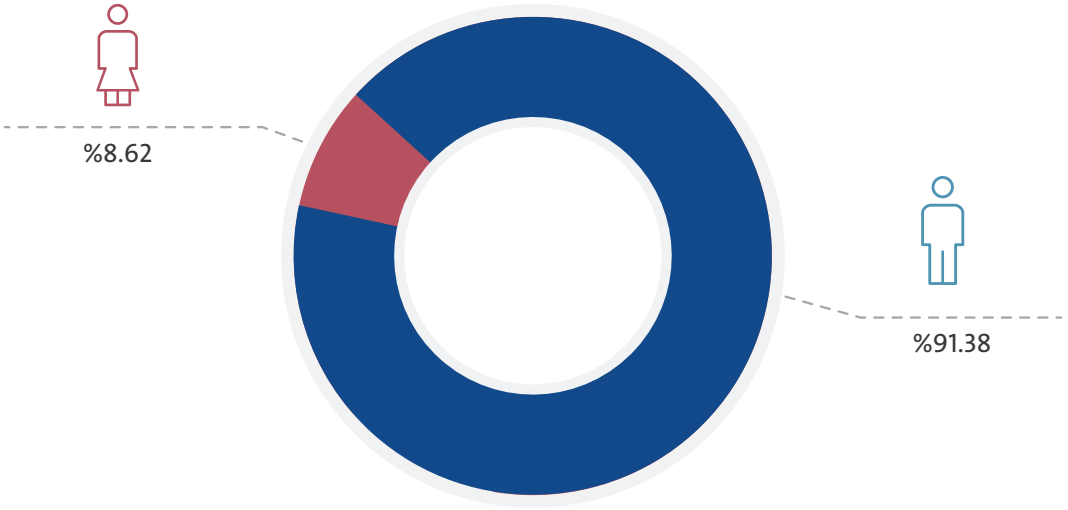
الشكل (1) مسقط الرأس



الشكل (2) مكان الإقامة



الشكل (3) الفئة العمرية

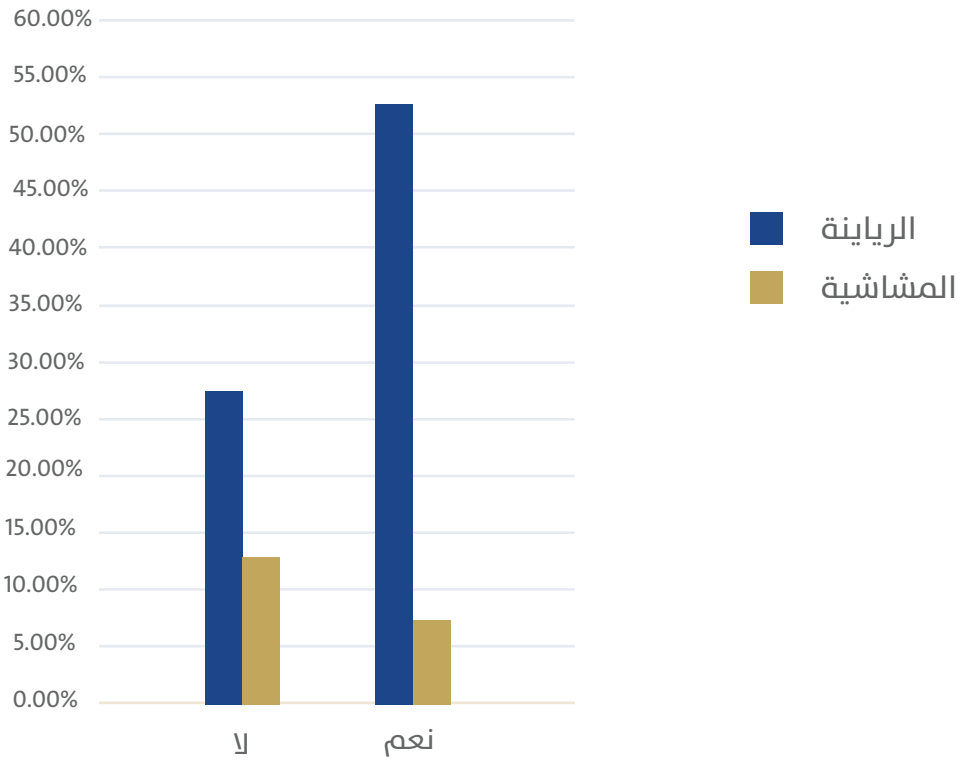


الشكل (4) الجنس

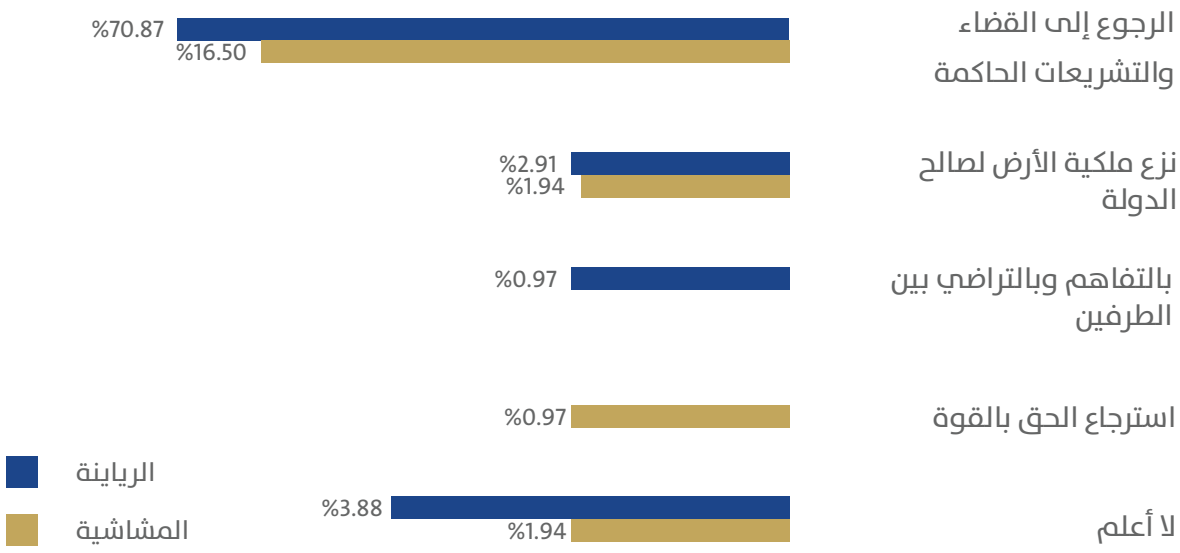
وصل عدد المشاركين في الاستبيان عدد 116 شخص تم الاتصال بهم مباشرة من قبل فريق مختص بمركز الاتصالات بالمنظمة، حيث كان المشتركين المنحدرين من مدينة الرياينة أصحاب النسبة العظمى من اجمالي عدد المشاركين في الاستبيان وذلك بما نسبته 78% من العينة و22% من منطقة المشاشية، وتعدّ مشاركة المرأة في هذا الاستبيان ضعيفة فلم تتجاوز نسبتها الـ10% من اجمالي العينة وهذا يرجع إلى طبيعة مشاركة المرأة بصفة عامة في الحياة المدنية بالمنطقة.

العلاقة بين الطرفين ومدى فهمهم لطبيعة النزاع

هل تعلم بوجود أرض متنازع عليها ما بين الرياينة و المشاشية؟



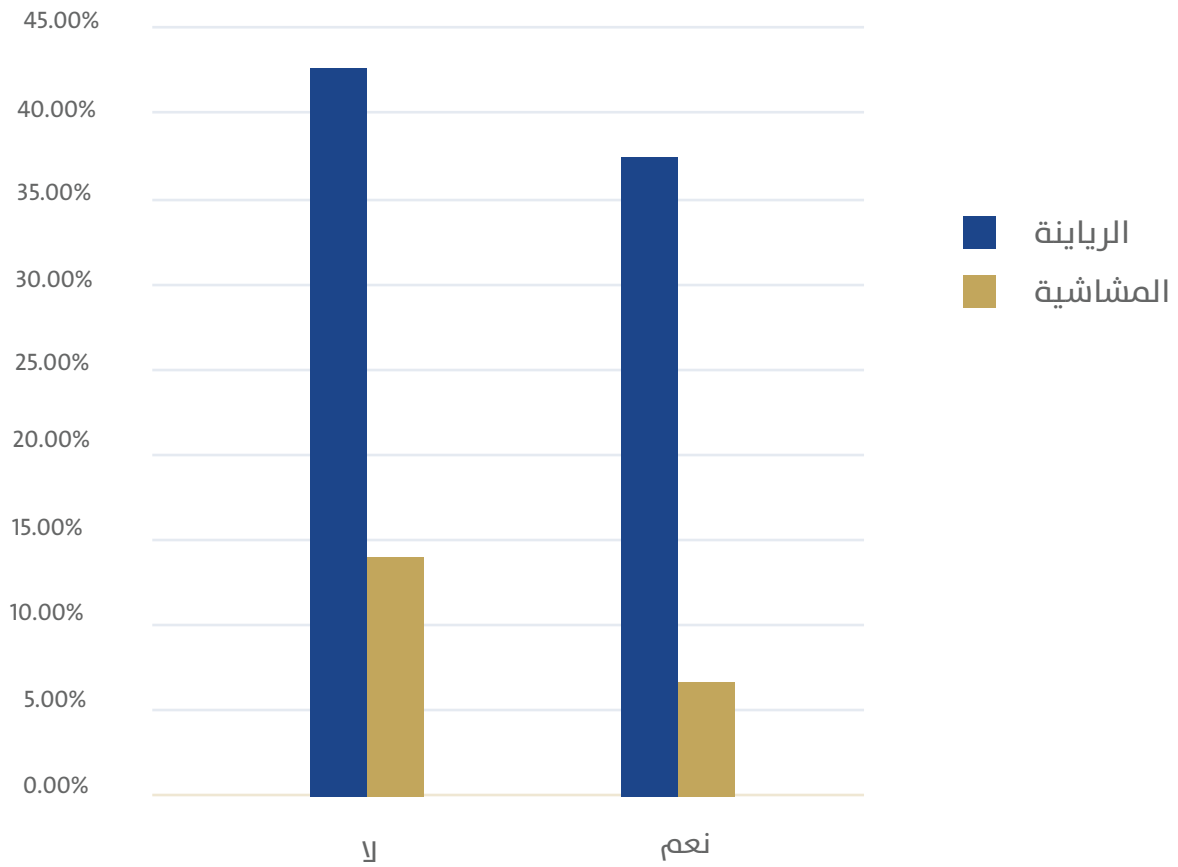
في رأيك كيف يجب أن يكون التعامل مع قضايا الأرض المتنازع على ملكيتها؟



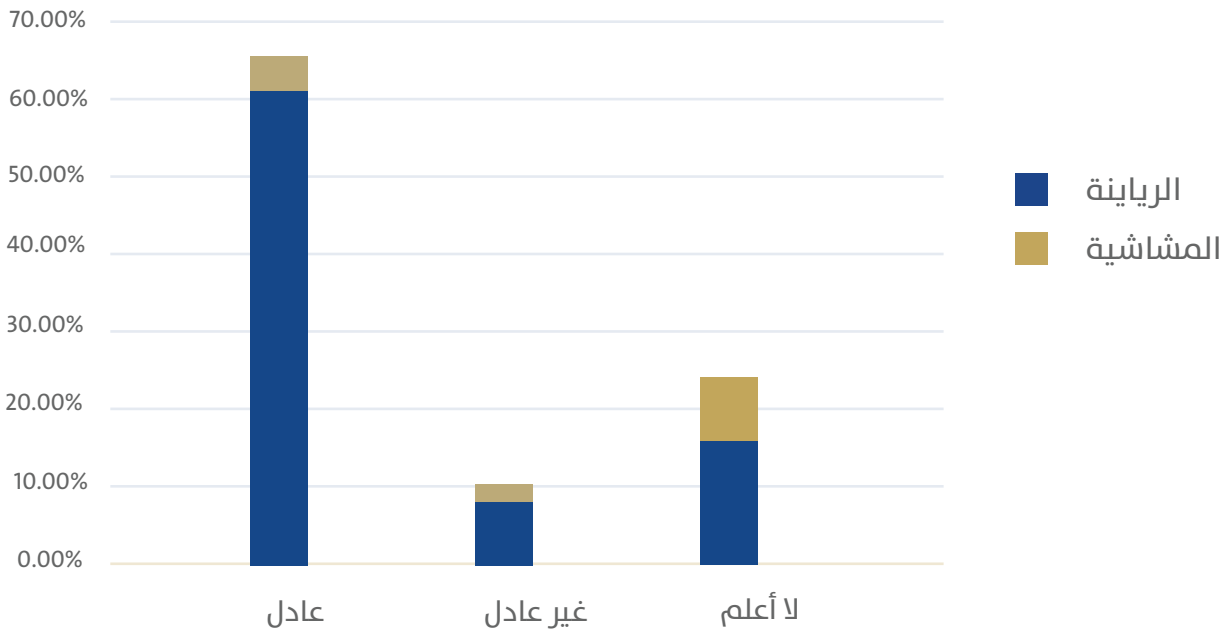
اختلف مدى معرفة المشاركين في الاستبيان بوجود نزاع حول الأرض بين الطرفين، حيث كانت النسبة الأكبر للمشاركين من مدينة الرياينة تعلم بوجود نزاع على الأرض مع المشاشية، بينما كانت النسبة الأكبر من المشاركين من المشاشية لا تعلم بحقيقة وجود نزاع على الأرض مع مدينة الرياينة! وهذا يشير إلى التأكيد بأن هذه القضية ليس بالمتفاقمة نتيجة خلافات أو مشاكل أخرى وأن هذا النزاع ليس مرتبط بإراقة دماء أو نزعات قبلية قديمة أو حديثة.

كما يرغب أكثر من ثاثي المشاركون من كلا الطرفين إلى الرجوع إلى القضاء والتشريعات الحاكمة للتعامل مع قضايا الأرض المتنازع عليها، وهذا مؤشر جيد للقبول بنتائج الجهات الرسمية من الدولة مهما كانت النتيجة؛ وأن خيار اللجوء إلى القضاء للفصل بين الطرفين ممكن مستقبلاً.

هل لديك العلم بوجود أحكام قضائية في بعض الأراضي المتنازع عليها ما بين المشاشية والرياينة؟



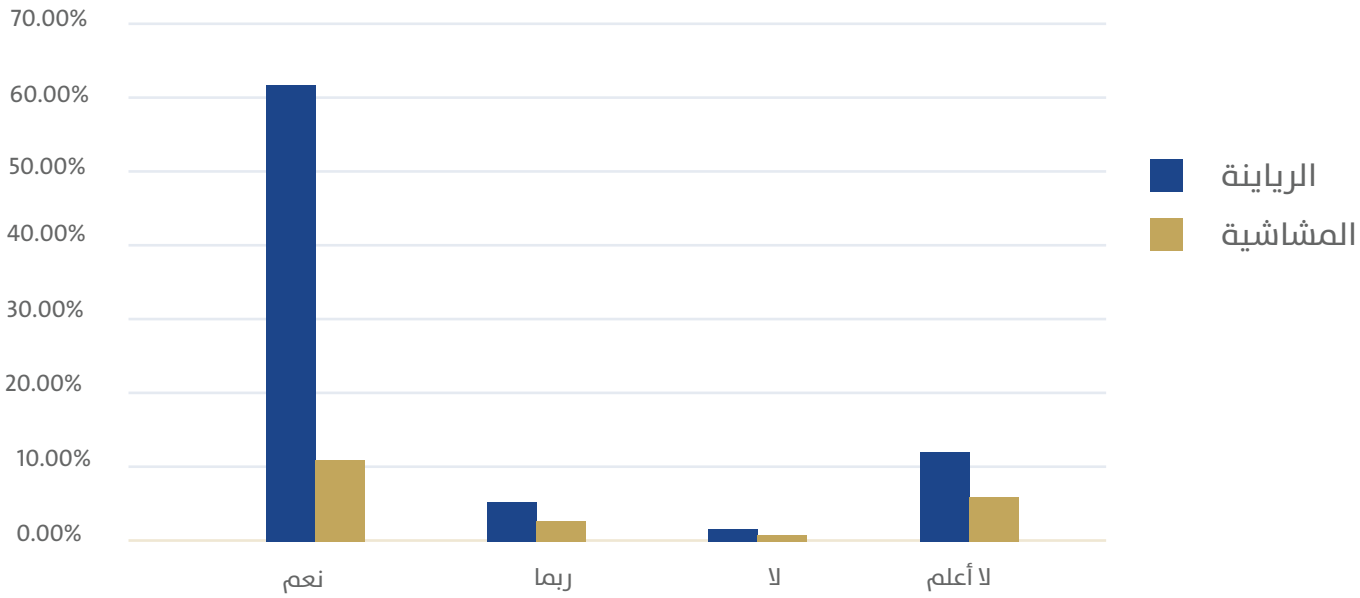
كيف ترى أحكام القضاء في تلك القضايا؟



بالرغم من أن النسبة الأكبر من المشاركين المنحدرين من المشاشية لا يعلمون بصدور أحكام قضائية في بعض الأراضي المتنازع عليها ما بين الطرفين، وكان حوالي نصف المشاركين المنحدرين من الرياينة يعلمون بوجود تلك الأحكم؛ وقد عبّر أكثر من 60% منهم عن أن تلك الأحكام عادلة!

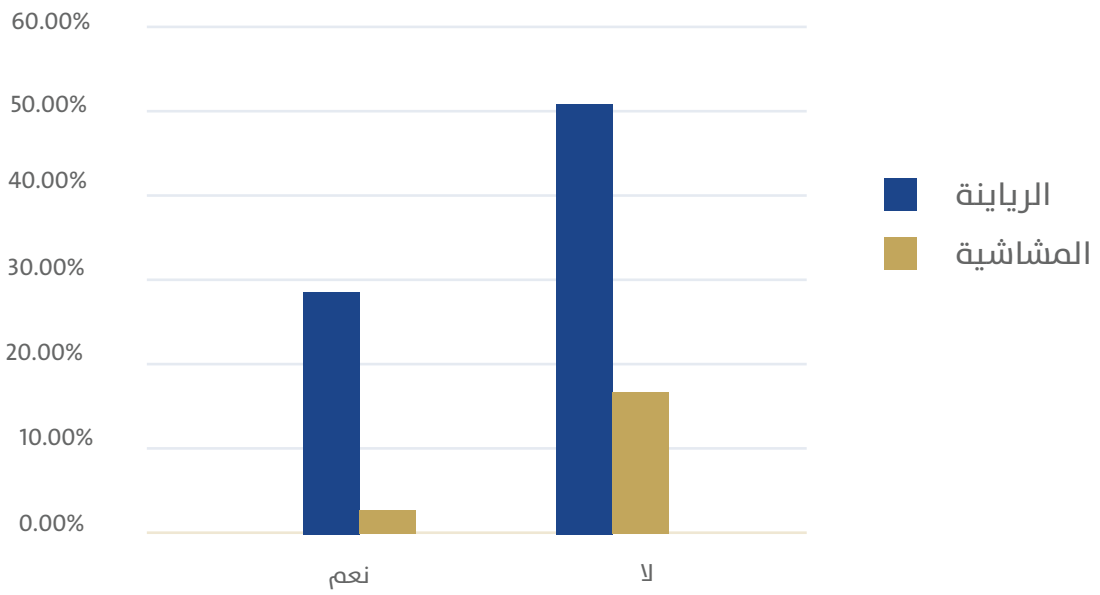
وتشير تلك القيم أن السلام السلبي بين الطرفين يتفاقم نتيجته إخفاء الحقائق وعدم قدرة الجهات الرسمية من الطرفين على توضيخ حقيقة النزاع وتمهيد عامة الناس لأخذ خطوات جدّية تجاه تحقيق سلام إيجابي مثمر على المنطقة ويسهم في حل هذا النزاع.

هل تعتقد أن أهالي منطقتك سيرضون بالأحكام القضائية التي قد تصدر عن المحاكم بخصوص الأراضي المتنازع عليها؟



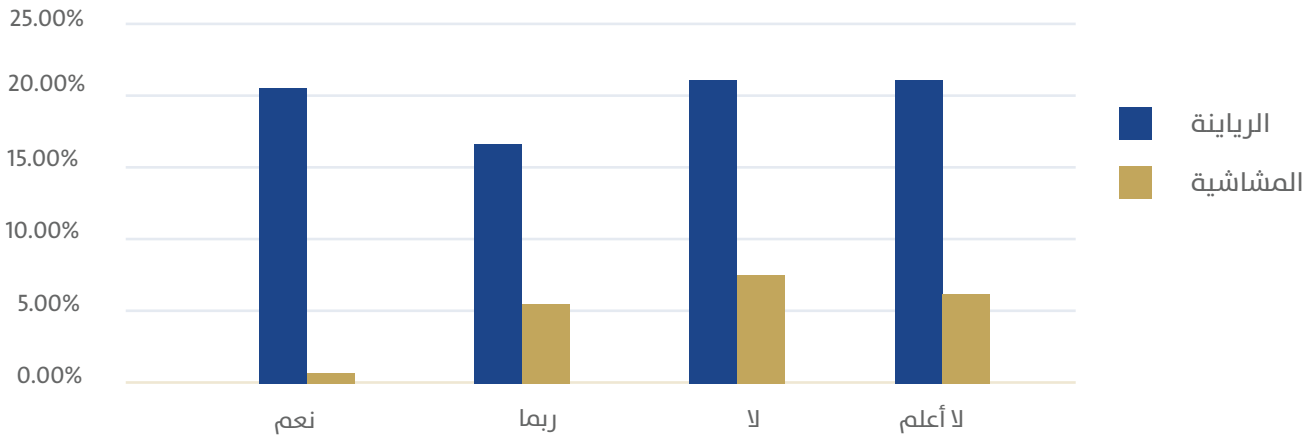
كما يعتقد المشاركون بأن أهالي مناطقهم سيرضون بالأحكام القضائية التي قد تصدر عن المحاكم بخصوص الأراضي المتنازع عليها، مما يؤشر مجدداً على أن الاحتكام للقضاء قد يكون احد مسارات الحلول التي قد تتبع لحل هذه القضية.

هل تعتقد أن المشكلة قد عادت إلى السطح مجددا في هذا الوقت؟



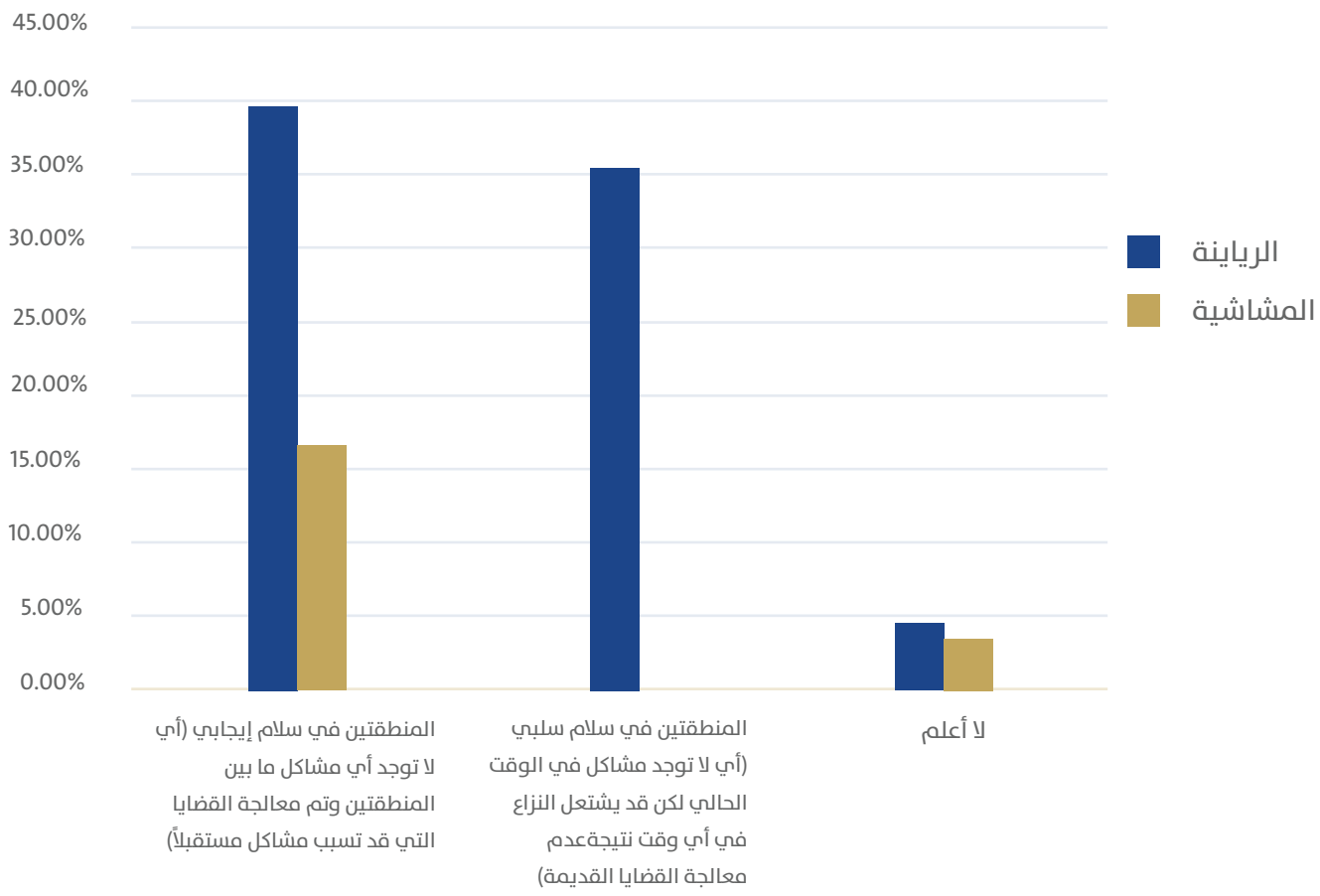
لا تعتقد الغالبية الكبرى من المشاركين أن مشكلة النزاع قد عادت مجدداً في هذا الوقت كون أن الوضع مستقر بين المنطقتين ولا يشهد أي توتر ، وهذا يؤكد أيضاً ما جاء به كلاً من الطرفين في جلسات التركيز الخاصة بالقيادات التي عبرت عن أنه لا توجد أي مشاكل قد نشأت بسبب هذا النزاع.

هل تعتقد أن تقسيم الحدود الإدارية بين المشاشية والرياينة مستقبلا قد يعيد قضية الأرض المتنازع عليها إلى الواجهة؟



بالرغم من تقارب اجابات المشاركين في عن سؤال اعتقادهم فيما إن كان تقسيم الحدود الإدارية بين المشاشية والرياينة مستقبلاً قد يعيد قضية الأرض المتنازع عليها إلى الواجهة؟ إلا أن هذا يدل بشكل قاطع أن عودة قضية الأرض المتنازع عليها ممكنة في ظل وجود خلافات جذرية تتعلق بقانون رقم (4)[11] الخاص باقرار الأحكام الخاصة بالملكية بما فيها الأراضي، وكذلك القانون رقم (123)[12] المتعلق بالتصرّف في الأراضي الزراعية المملوكة للدولة الليبية.

كيف ترى الوضع حالياً ما بين المنطقتين؟

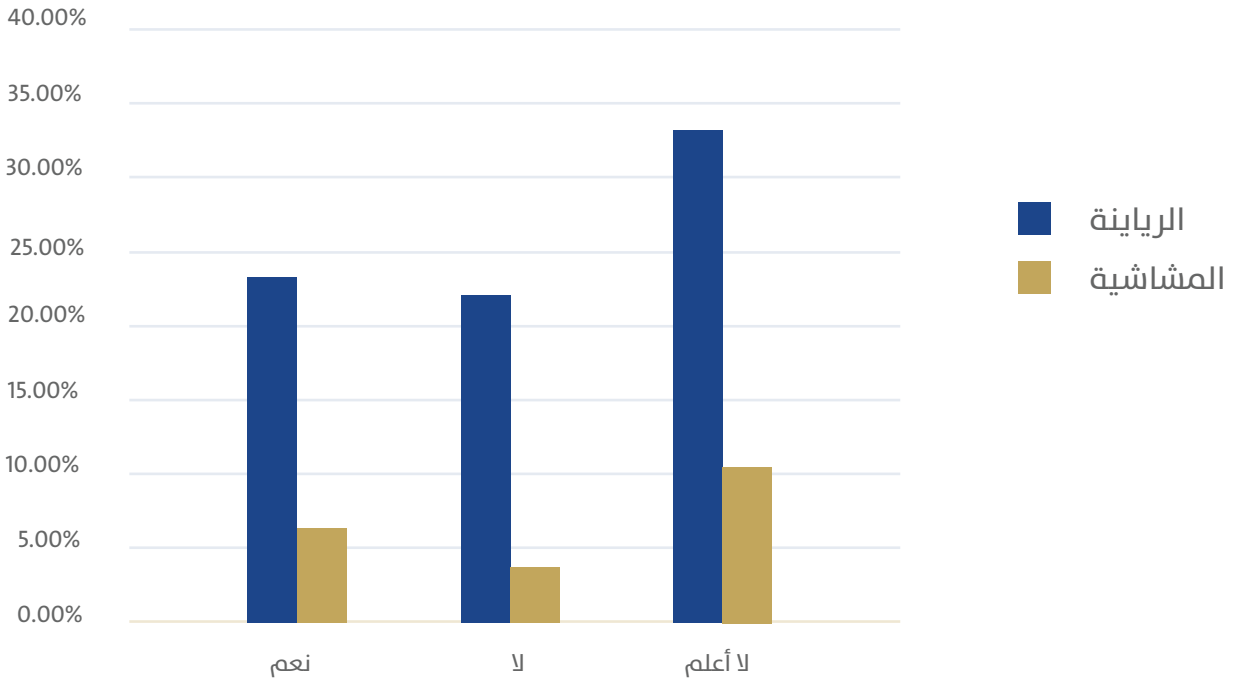


بينما يرى قرابة الـ 40% من المشاركين المنحدرين من مدينة الرياينة أن المنطقتين في سلام ايجابي؛ تشكك نسبة مقاربة لها – من ذا ت العينة- في ذلك وترى بأن المنطقتين في سلام سلبي وقد يشتعل النزاع في أي وقت نتيجة عدم معالجة القضايا القديمة.

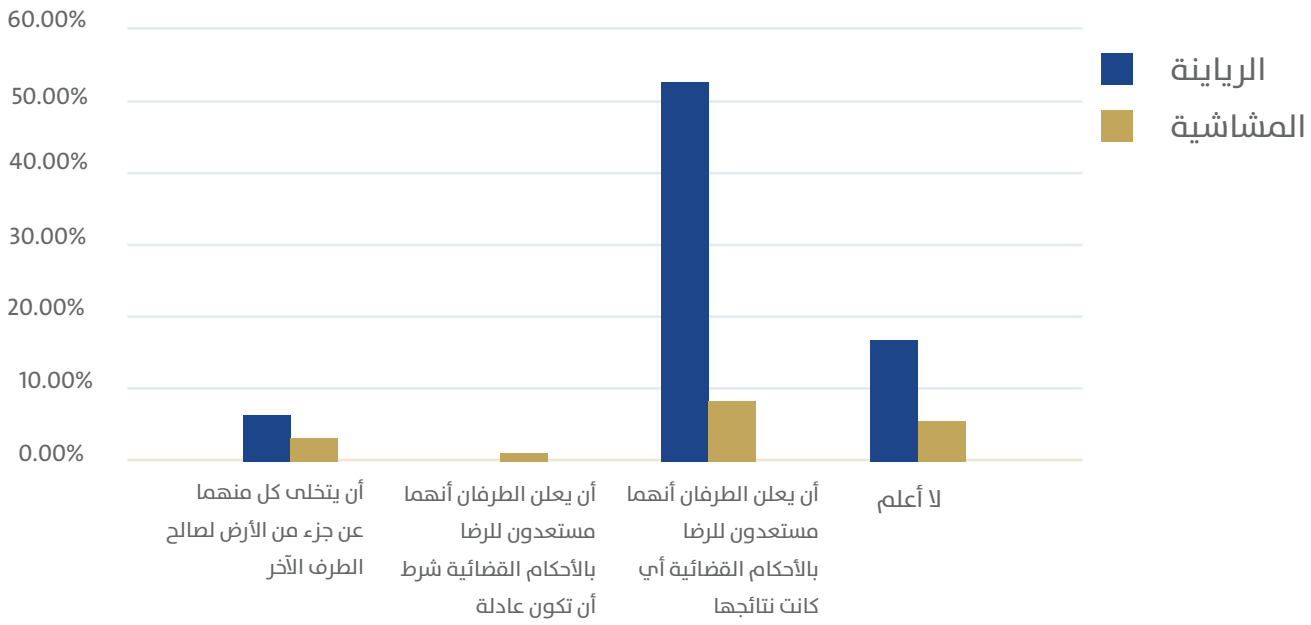
11. القانون رقم 4 لسنة 1978 خاص باقرار بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية في ليبيا.
12. القانون رقم 123 لسنة 1970 يتعلق بشأن التصرف في الأراضي الزراعية والمستصلحة المملوكة للدولة.

ثالثاً: بوادر حسن النية والسعي للسلام

هل توجد بوادر لحل اشكالية الأراضي المتنازع عليها ما بين المنطقتين حالياً؟

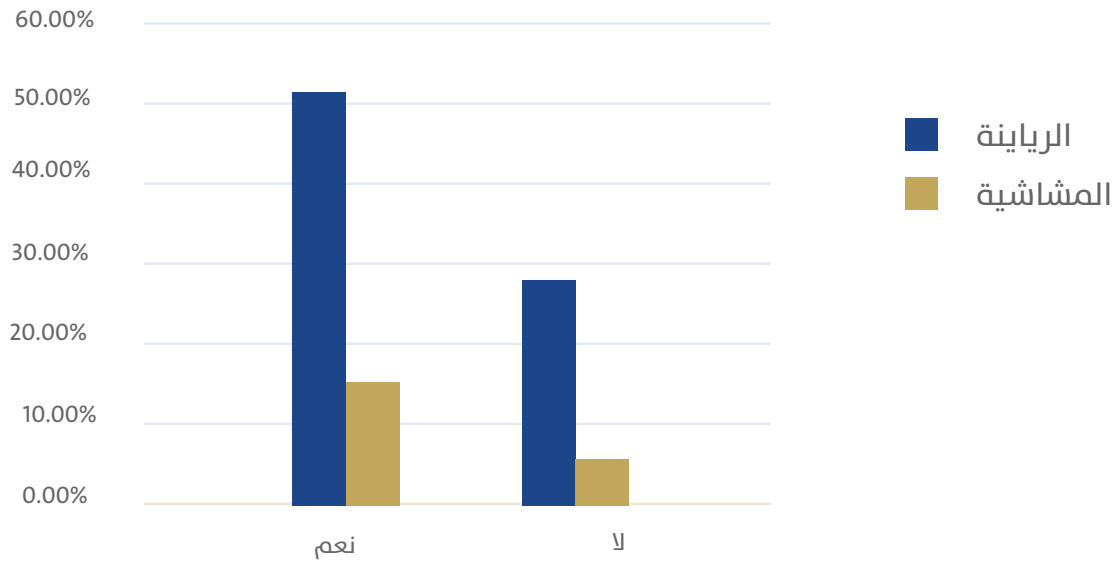


حسب وجهة نظرك ما هي بوادر حسن النية التي يجب أن يقوم بها الجانبان لحل اشكالية الأرض المتنازع عليها ما بين المنطقتين؟



وعن أراء المشاركون حول بوادر لحل اشكالية الأراضي المتنازع عليها ما بين المنطقتين حالياً، لا يعلم أغلب المشاركون من الطرفين أي بوادر يمكن أن تكون مطروعة على المدى القريب، إلا أن أكثر من 50% من المشاركين من مدينة الرياينة يرون أن بوادر حسن النية التي يجب أن يقوم بها الجانبان لحل اشكالية الأرض المتنازع عليها بين المنطقتين خي أن يعلن الطرفان أنهما مستعدان للرضا بالأحكام القضائية أيًّ كانت نتائجها.

هل تريد ان تساهم في حل المشكلة؟



وفقاً لاجابة المشاركون في الاستطلاع من المنطقتين عن السؤال الذي طرح «هل تريد أن تساهم في حل المشكلة؟» فإن أغلبية المشاركين يريدون المساهمة في حل المشكلة، ويزيد هذا المؤشر على نسبة نجاح الفرص الحقيقية لاحلال سلام ايجابي دائم بين المنطقتين عبر الرضا بأحكام القضاء وتشريعاته.

ملخص عام لتحليل النزاع

1. أسباب النزاع الرئيسية:

حسب وجهات النظر التي أدلى بها طرفيّ النزاع فإن أسباب النزاع الرئيسية متعلقة باختلافات على الحدود بين المنطقتين فقط ولا توجد أي أسباب أخرى أكانت سياسية أو اجتماعية أو حتى أمنية، فبالرغم من أن تصريحات الطرف الأول الذي قال أن المدينة لم تستغل الظرف الأمني والفراغ السياسي أثناء نزوح وتهجير المشاشية من مدينة العوينية بعد ثورة فبراير لتقوم بهدم أو استنزاع الأراضي لملاكها الأصليين، ومنه يتضح أنه لا وجود لسبب أخر حسب تحليل الفريق إلى هذا النزاع.

كما أن جميع المساعي للأخذ بخطوات عملية تجاه حل أسباب هذا النزاع ومعالجة الضرر الذي لحق بالنسيج الاجتماعي في المنطقة لم تحدد أي أسباب أخرى غير التمدد على الأراضي القبلية لمدينة الرياينة، كما يؤكد الجميع بأن هذه القضية ليس بالمتفاقمة نتيجة خلافات أو مشاكل أخرى وأن هذا النزاع ليس مرتبط بإراقة دماء أو نزعات قبلية قدينة أو حديثة وهذا ما أكدت عليه أيضاً استطلاعات الرأي التي أجرتها المنظمة لعينات من المنطقتين.

2. الأطراف ذات العلاقة

الجهة	الطرف صاحب العلاقة	نوع العلاقة
قبيلة الخلايفة	الرياينة	احدى القبائل الأمازيغية التي لديها مشكلة حول الأرض مع المشاشية.
مدينة الزنتان	الرياينة	كانت الزنتان حاضنة قوية لثورة فبراير وتمتلك قوة عسكرية تعد الأكبر في المنطقة وأدى اختلافهم مع بعض من منتسبي قبيلة المشاشية بشأن النظام السابق وتمركز بعض كتائب النظام في العوينية لمواجهة ثوار الزنتان كان سبباً في تهجير سكان العوينية بالكامل بعد انتصار الثوار. ولهذا فإن الزنتان لديها نزاع سياسي وأمني سابق مع مدينة قبيلة المشاشية وخصوصاً في العوينية حتى تم توقيع اتفاق المصالحة بينهما في سنة 2017. ولم تتدخل الزنتان في النزاع بين الرياينة والمشاشية كما لم تتدخل الرياينة في تهجير أو حتى اتفاق العودة لسكان العوينية.
مناطق (الأصابعة، الحوامد، الحرارات)	المشاشية - الرياينة	تعتبر من ضمن المدن في نطاق منطقة الجبل وباطن الجبل وبعضها كان له دور في محاولات المصالحة بين الطرفين، ويمكن أن يتم الإعتماد عليهم في أي محاولات أو مبادرات للصلح مستقبلاً وكذلك في المبادرات للتحكيم ما بينهم في حالة اللجوء إلى التحكيم بضمانات وشروط محددة.

3. آليات تنفيذية ومقترحات بشأن خطوات حلّ القضية وبناء السلام

يمكن استنتاج بعض السبل للحلول التي من الممكن أن يتم الاستعانة بها –أو تنفيذها- خلال المرحلة القادمة من حل النزاع وبناء سلام إيجابي بين المنطقتين وتبويبها كالتالي:

- التحول من الملكية القبلية إلى الملكية الفردية.
- إصلاح التشريعات والقوانين وضمان الاحتكام للقضاء.
- دور القيادات الاجتماعية في الحفاظ على السلام.
- لجان المصالحة الحكومية وغير الحكومية.

إن أهمية هذا الجزء من التقرير تكمن في شرحها للسبل السابقة اللازمة لبناء سلام إيجابي وإدراك مستقبل المصالحة بين طرفي النزاع:

1.3. التحول من الملكية القبلية إلى الملكية الفردية

تعد الأراض الزراعية والرعوية في المجتمعات القبلية أرض مُشَاعة [13] واستغلالها واستصلاحها مشترك بين عائلات القبيلة الواحدة وبالتالي فإن التحول من الملكية القبلية إلى الملكية الفردية «الخاصة» ظهراً مؤخراً بالشراء أو وضع اليد وغيرها من الطرق القانونية وغير القانونية، وتعد الأرض التي يقع عليها النزاع بين الرياينة والمشاشية أرضاً قبلية.

وإن أصل هذا النزاع وأضراره يلامس 4 قبائل فقط من مدينة الرياينة وليست قبائل المدينة بأكملها [14]؛ إلا أنه بات يشكل تأثيراً على كل المدينة بسبب قوة الترابط الاجتماعي في المدينة مما يجعل من هذا النزاع -وأثاره في حال تفاقمه- مؤثر على كل القبائل وبالتالي كل المدينة، وفي حال قَبِل الطرف الأول بأن يتم التعامل مع الأراضي التي يقع عليها النزاع كونها ملكية فردية «أي تعود لملكية أفراد يتبعون احدى قبائلها» فإن جبر الضرر والتعويض في حال حكم القضاء أو حتى لجان التحكيم سيكون أسهل على الجهات الضامنة من الحكومة المركزية.

إلا أن هذا التحول يصعب تحقيقه في الوقت الراهن والذي يجب أن تقوم به مدينة الرياينة له علاقة بحجم القبيلة! فلن ترضى القبائل المتضررة من تقسيم الأرض وتحويلها لأفرادها قبل أن تضع يدها مجدداً على تلك الأراضي، وبالنسبة للطرف الثاني من النزاع فإن الملكيات الظاهرة على الأراضي المتنازع عليها تعود إلى أفراد من المنطقة منشأة إما لغرض السكن أو للزراعة أو غرس الأشجار أو أنها لا تزال أرض رعوية وبالتالي يمكن تطبيق أي من القوانين الخاصة بالتعويضات الخاصة بالأراضي المتنازع عليها كون التعامل سيكون فردياً مالم يقرر أصحابها اللجوء إلى إقحام القبيلة.

2.3. إصلاح التشريعات والقوانين وضمان الاحتكام للقضاء

لقد شهدت فترة حكم النظام السابق «النظام الجماهيري» تغيراً كبيراً فيما يتعلق بالقوانين الرأسمالية التي كانت ليبيا متجهة نحوها بخطى سريعة بعد اكتساف النفط؛ فالتوجه الاشتراكي كان العمود الفقري في النظام الجماهير والذي قدّم مصلحة الشعب على مصلحة رؤوس الأموال، فبالرغم من أن النظام وقتها سعى إلى الاكتفاء الذاتي من خلال السماح بتعمير واستصلاح الأراضي التابعة للدولة وفق القانون رقم 123 لسنة 1970 الذي يتعلق بشأن التصرف في الأراضي الزراعية والمستصلحة المملوكة للدولة، ونقلت الدولة ملكية العديد من الأراضي التي تقوم عليها بعض المدن الآن [15] إلى ملكيتها لتقوم بتحقيق خطط التنمية التي كانت تطمح إليها.

13. أراض مُشَاعَةٌ : الأَراضي التي يَشْتَرِك في استِغلالها عامة الناس.

14. حسب المعلومات التي أدلى بها أحد أعضاء لجنة فض نزاعات الأرضي عن مدينة الرياينة في جلسة التركيز الخاصة بالمدينة والتي عقدت في مدينة الرياينة بتاريخ 2018.16/3/7.

15. حسب تصريحات الطرف الأول: «كانت تقوم مدينة العوينة عند تأسيسها على مخطط سكني تم انشاؤه من قبل الحكومة لتلبية الحاجة الملحة للسكن، وتم الاعلان عن بيع المساكن للشراة في كل مدن بلدية يفرن وقتها ولكن لم يتقدم أحد للشراء عدى المنتمين لقبيلة للمشاشية».

إن تلك القوانين لاحقتها قوانين أخرى خاصة بالملكية وقد بحث فريق العمل في القانون رقم 4 لسنة 1978 الخاص باقرار بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية في ليبيا، ، وقرأ حولها، وهو يدعم استنتاجات فريق العمل والبحث في تقرير «علاج منازعات الملكية العقارية في ليبيا ما بعد القذافي، في إطار العدالة الانتقالية»[16] التي تدعو إلى إلغاء القانون رقم 4 ومعالجة أثاره وعدم إلغاء القانون رقم 123 ومعالجة الأخطاء التي شابت تطبيقه.

فسوء تطبيق مواد تلك القوانين أدى لوقوع العديد من الأفراد بل وحتى القبائل في أخطاء تبعت أصحابها حتى الأن في العديد من المناطق في الدولة، فالتغيير في النظام السياسي بعد الثورة تبعه مطالبة الملاك الأصليين للعقارات والأراضي بتعويضات ضخمة لا تستطيع الدولة كونها طرف في هذا الالتزام بها، ولكن هذه الخطوة المتمثلة في إصلاح التشريعات والقوانين بالإضافة إلى ضمان الاحتكام إلى القضاء في معالجة هذا النزاع ستكون واحدة من أهم الخطوات في مسار تحقيق السلام الإيجابي الدائم بين المنطقتين.

3.3. دور القيادات الاجتماعية في الحفاظ على السلام

تقوم القيادات الاجتماعية في المنطقة والمتمثلة في: مجالس الشورى – مجالس الحكماء والأعيان – شيوخ ومخاتير المحلات – المجلس الأعلى للقبائل «حسب المدينة» تقوم بدوم مهم في الحفاظ على السلام السلبي أو الإيجابي بين المدن والقرى والمناطق وحتى بين قبائل المدينة الواحدة، وبالرغم من أن مهامها في الغالب لا تتعدى القيام بأدوار غير الدور الاجتماعي فإن المواقف والأحداث التي تقوم بتهدئتها وانهاءها يصعب أحياناً على القيادات السياسية حلها أو التدخل فيها دون وساطة القيادات الاجتماعية.

وإن الإهتمام بتدريب هذه الشريحة حول أليات تحليل النزاعات وبناء السلام سيجعلها تمتلك أدوات علمية تساهم بشكل ملحوظ وسريع الاستجابة في حل القضايا والنزاعات في المنطقة، ويجب ألا يؤثر اعتماد هذه القيادات من الحكومات المركزية أو المحلية أو عليها على أيّ من أعمالها التي استحدثت من أجلها تلك القيادات نفسها، وأعمالها مهمة أيضاً بعد تحقيق السلام الإيجابي كالحفاظ على سلامة النسيج الاجتماعي من خطر الأخطاء السياسية التي قد تعرض مستقبل المصالحة لانتهاء قبل تحقيقه.

4.3. لجان المصالحة الحكومية وغير الحكومية

إن الاستمرار في السعي لحل هذا النزاع أو غيره بشكل حضري، لا يغفل اشراك العديد من اللجان التي كان هدفها السلام والمصالحة وحل النزاع بين الأطراف وخصوصاً تلك التي نشطتْ[17] بعد ثورة فبراير، وأن تلك اللجان ضمت بمجملها كافة شرائح المجتمع من شيوخ قبائل ومحلات وأعيان وممثلين عن الأوقاف والبلديات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة والسياسيون في المجالس التشريعية والحكومات التنفيذية المتعاقبة.

كما أن الحكومة المركزية والمحلية داخل المناطق يجب أن تساهم في إنشاء اللجان المتخصصة في تناول أبعاد حل النزاع والقضاء على أثاره وأليات تعزيز السلام بين الأطراف، وهذه المساهمة تتطلب دعماً في مجالات التدريب والتكوين لأعضاء تلك اللجان وكذلك تزويدهم بالأدوات التي تمكنهم من تصميم أيّ من النماذج اللازمة لتقدير التعويضات أو متطلبات جبر الضرر اللازم لتحقيق السلام والمصالحة الشاملة.

16. التقرير عبارة عن تقرير نهائي لمشروع شراكة بحثية ليبي هولندي متمثل في مركز دراسات القانون والمجتمع - جامعة بنغازي ومؤسسة فان فولينهوفين للقانون والحوكمة والمجتمع - جامعة ليدن، وصدر في 2017.

17. لجان رسمية أنشئت بقرارات من المجلس الانتقالي وبعدها من المؤتمر الوطني العام للتدخل الاجتماعي لتهدئة التوتر بعد الثورة كمجالس الحكماء والأعيان.